

## «أديان» شركاء «الغفلة» في التطوير التربوي!

رداً على الرد الصادر من جمعية «أديان» («الأخبار»، 20 كانون الأول 2017)، جاءنا من أستاذ المواطنة في الجامعة اللبنانية علي خليفة التوضيح الآتي: أولاً، حول مغزى استخدام كلمة «الصهيوني»: لم تستعمل كلمة «صهيوني» كصفة، بل من ضمن لائحة فيها «الأميركي» و«اليزيدي» و«الصابئي»... إلخ. وهذه قوميات ومجموعات إثنية ودينية، لا صفات كما تدعي الجمعية، متقصدة في ردها إخفاء بقية الكلمات في اللائحة الكاملة للنشاط. ولو سلّمنا جدلاً بأن «الصهيوني» صفة والمطلوب تجنّب «خطأ» رمي الآخرين الشركاء في الوطن بصور نمطية مؤذية»، كما نقرأ في ردّ الجمعية، فهل من المناسب استحضار الصهيونية من خارج موقع العداء الذي نكّنه لها، وحشرها في نشاط ملتبس كهذا؟ فيدخل أساتذتنا وطلابنا في متاهة بناء وهم التمثلات الجماعية حول الصهيونية، وتمييع الصورة النمطية القائمة على العداء للصهيونية ومناهضة دولة إسرائيل كشر مطلق؛ وبناء عليه، لم أقع في «خطأ» قراءة وتحليل ما ورد في دليل جمعية «أديان»، بل الجمعية هي من يتأكد ضبطها متلبسة بدس سم التطبيع في طبق التطوير التربوي والتدريب.

ثم، لطالما كانت «أديان» تربط ذكر العداء لإسرائيل (إذا اضطرت لإعلانه) مع التنديد بـ«كل معتد وإرهابي» آخر فوراً، - كما في ردها الأخير. وهذا ليس بموقف مبدئي وكافٍ بحدّ ذاته من جمعية أصبحت «شريكة الغفلة» في التطوير التربوي، لا سيما في المواد الإجتماعية الحساسة تجاه تشكّل الوعي الوطني لدى أساتذتنا وتلاميذنا. وليس في أدبيات الجمعية، على ضحالتها، ما تخصّ به الكيان الغاصب من عداء مبدئي لا يحتاج لمقارنته بغيره. ثانياً، حول مخطوطة أدلة التدريب: إذ أن مخطوطة الدليل المتضمّن عدة أنشطة ملتبسة كالنشاط حيث ترد الإشارة إلى الصهيونية، لم تتم مشاركتها كما تدعي الجمعية في إطار «التعاون بشفافية مع كلية التربية في الجامعة اللبنانية»، واحترامياً لمصداقية الكلية ولناقبيتي الأكاديمية يجعلني أعرض عن ذكر تفاصيل المسار الملتوي الذي تسلكت عبره ممثلة «أديان» للتسويق لبضاعتها في كلية التربية، حيث للأستاذ الجامعي تحديداً حرية أكاديمية وخصوصية وظيفية: فمن جهة لا يحتاج لأدلة تدريب غير ذات منفعة وموثوقة كالتي تنتجها «أديان»، غبّ توافر الأموال المشبوهة، ومن جهة ثانية ومن ناحية الوعي الوطني، فنحن في مكان و«أديان» وأديالها في مكان آخر.

ثالثاً، في التعاون القائم بين الوزارة والمركز التربوي من جهة و«أديان» من جهة ثانية، ليس هذا التعاون تحت عنوان «التعاون الطبيعي والمطلوب بين القطاع العام والمجتمع المدني» كما تدعي الجمعية. فلا يُعقل أنّ جمعية واحدة ما كاد ينيف عمرها على عقد من الزمن، أن يُختصر فيها كل المجتمع المدني في لبنان وجمعياته ومنظماتها التي تفوقها عراقة وتخلو مواقفها وممارساتها من الإلتباسات... وهي رغم عملها الدؤوب لم تستطع أن تجلب الأموال التي جلبتها «أديان» في وقت قياسي من الجهات المانحة البريطانية والأميركية وذات النزعة الدينية المحافظة... وهذه الأموال تأسر التطوير التربوي: فبينما المسؤولون التربويون مغتبطون ومنهمكون بتفنيح أزمهم من تكاثر المشاريع الوافدة، أصبحت أجددة التطوير التربوي مرتبطة حكماً بأجندات المانحين وتوجيهاتهم!

رابعاً، هل إسهامات جمعية أديان في التطوير التربوي تحترم الأصول المرعية؟ أزعّم أن بعض من وقع مذكرات التفاهم مع الجمعية، من المسؤولين التربويين على اختلاف مواقعهم، لم يقرأوا المذكرات التي وقعوا عليها، وإن قرأوها فإنهم لم يفتنوا بالضرورة لتداعيات ما قرأوا... حيث يسهل مثلاً تتبّع بصمة «أديان» السلبيّة على مشروع خدمة المجتمع من خلال ما أسقطته من الرسوم 2012/8924 والإستغناء عن مفاهيم إجتماعية وأردة في وثيقة الوفاق الوطني وتخطيها، كمفهوم الإنصهار الوطني والإندماج الإجتماعي... ما كان لمسؤول رسمي أن يقبل حدوث هذا التجاوز فيما لو قدر عواقبه تقديراً مسؤولاً.

خامساً، حول مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوع الديني والثقافي إلخ. هذا المفهوم استعاده رئيس «أديان» الأب فادي ضو بشكل مسطح من المقاربات الفارقية للمواطنة التي بشر فيها قبله الرئيس السابق للجامعة اليسوعية الأب سليم عبو. وهو يرسخ التمايز في الحقوق بين المواطنين الأفراد لصالح الحقوق الممنوحة للجماعات الدينية التي ينتمون إليها، بما يضرب أسس المواطنة بمقاربتها المدنية. والجمعية تقوم بتضخيم حيز المظاهر والممارسات الدينية في المجال العام والغلو في التطرّق إلى الخصوصيات الثقافية والدينية في لبنان والعالم العربي وجعل المجموعات الدينية جزراً معزولة وذات ميزات ثقافية بحيث تصبغ الحدود بين الجماعات الدينية حدوداً بين الثقافات أيضاً، أو وعياً اجتماعياً بل أكاد أقول وعياً قومياً... وهذا المسعى هو البيئة الحاضنة للتطبيع الثقافي...

أخيراً، أيها الموسومون باسم «أديان»، لم يحمل مقالتي عنكم «المغالطات والمعلومات غير الدقيقة»، بل أنتم عالون ما أعلم وأنا عالم ما تعلمون وتعملون، وما تظهرون وما تسرون، وما إشهارني له سوى شهادة للحق.

# القطاع للخطر

والتعامل الملائم مع التجاوزات، ما يسمح للمصارف باتخاذ مراكز قطع مكشوفة ومؤقتة، ويصب هكذا تدبير في استقرار سوق القطاع». إذاً، رغم كل المخاطر التي نتجت من تجاوزات المصارف لتعاميم «المركزي»، وعد سلامة بتخفيف الغرامات. وبحسب مصادر مصرفية متقاطعة، لم يبلغ مصرف لبنان أي مصرف أو مؤسسة مالية بوجوب الإيداع الاحتياطي المنصوص عنه في المادة الثامنة من التعميم 32 ولا بوجوب تسديد

## يتصرف «المركزي» ولجنة الرقابة والهيئة المصرفية العليا كحماة للمصارف لا كهيئات رقابية

الغرامات المنصوص عنها في المادة التاسعة من التعميم نفسه، «لا بل طلب من لجنة الرقابة على المصارف أن تدقق في كل حالات التجاوز للوقوف على حجم التجاوزات ثم حصرها بمعايير معينة. فعلى سبيل المثال، تعمل اللجنة على التمييز بين المصارف التي كسرت الودبعة للزبائن قبل استحقاقها وبين تلك التي صار لديها طلب على التحويل من الليرة إلى الدولار عند استحقاق الودائع. وهذه من المعايير التي ستستعمل لتخفيف الغرامات، إضافة إلى معايير أخرى للتمييز بين اسباب حصول التجاوزات.

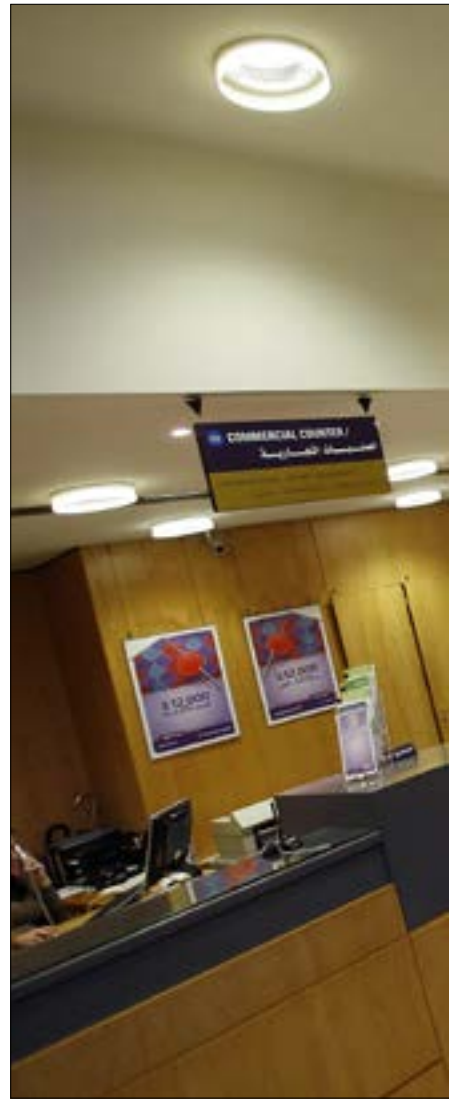
### إمهال أم تضاض؟

هذا التمييز الموضوعي ناتج عن مشكلة خطيرة. فإذا كانت المصارف أهملت تطبيق تعاميم «المركزي»، يتوجب على الأخير وعلى لجنة الرقابة على المصارف معاقبتها

بشدة. أما إذا كانت المشكلة ناتجة عن تعميم مصرف لبنان الذي يحدد مراكز القطع فالمشكلة أخطر. إذ يعني أن الجهة الناضمة للقطاع لم تكن لديها الخلفية المناسبة لتنظيم القطاع. وفي كلتا الحالتين، فإنّ التفاوضي عن الغرامات أو تخفيفها سيدفع المصارف إلى تكرار التجاوزات، وبالتالي تكرار تعريض القطاع وودائع الزبائن لمخاطر كبيرة.

حتى الآن يتضح أن لجنة الرقابة على المصارف لم تقم بدورها لناحية رفع تقرير بالتجاوزات والتجاوزين إلى حاكم مصرف لبنان. ولا يجوز أن تتذرع اللجنة بعدم علمها بهذه التجاوزات، إذ أن التعميم رقم 197 الصادر عنها في 1997/5/5 ينص في مادته الثالثة على أنه «يطلب من المصارف والمؤسسات المالية تزويد قسم عمليات القطع لديها (لجنة الرقابة) بتعليقات خطية تحدد الحد الأقصى لمركز القطع العملائي الذي يمكن أن يتخذه المصرف أو المؤسسة المالية يومياً بكل عملة أجنبية على حدة، مع مراعاة عدم جواز تحريك مراكز القطع الثابتة دون موافقة مصرف لبنان». وتشير المادة الرابعة من التعميم نفسه إلى أنه «على سبيل الحيطة والحذر من تقلبات أسعار القطع، على المصارف والمؤسسات المالية أن تكون مؤونة بالعملة اللبنانية بنسبة 5% من مراكز القطع العملائي الصافي المكوّن لديها في نهاية كل شهر، وتدرج هذه المؤونة في البند المخصص لذلك في الوضعية المالية».

مواد التعميم واضحة، إذ تفرض على المصارف أن تبلغ اللجنة يومياً بحدّها الأقصى لمراكز القطع، وعدم تحريك مراكز القطع من دون إذن مصرف لبنان، واتخاذ احتياطات إضافية في هذا المجال بتخصيص أموال بنسبة 5% كاحتياط؛ رغم ذلك، لم يفرض «المركزي» على المصارف بعد تطبيق الإيداع المالي المنصوص عنه، ولم يرفع الأمر إلى الهيئة المصرفية العليا لتطبيق الغرامات بحق المخالفين. إنه زمن المصارف.



الدولار والليرة» كما ورد في محضر اللقاء. وفي ذلك الوقت كانت فائدة الانترنت للاقتراض بين المصارف تتجاوز 120% بسبب نقص السيولة لدى المصارف.

الأخطر من هذا كله أن الحاكم وعد المصارف بتخفيف العقوبات، مشيراً إلى «أن المجلس المركزي لمصرف لبنان، في جلسته المقبلة، سيررس موضوع الغرامات التي تنض عليها التعميم والإجراءات المعمول بها في ما خص تجاوز مراكز القطع العملائية في اتجاه تخفيفها

### تقرير

## عكار - شكّا: «الداخلية» تغطي نقل 2400 طن من الأتربة يومياً!

### نحلة حمود

استغل سماسرة الأتربة والرمول في عكار عطلة الأعياد وعمدوا إلى جرف أكبر كمية ممكنة من الأتربة من جبال عكار المشهورة بتربتها البازلتية ونقلها إلى معامل الاسمنت في شكّا. حركة الشاحنات النشطة من العاشرة ليلاً حتى الخامسة فجراً أثارت امتعاض المواطنين في منطقة الأسطوان، حيث تسلك الشاحنات طريق تلعباس الغربي، بعدما باتت ممهدة أمامهم إثر إقدام الهيئة العليا للإغاثة على تأهيلها وتعبيدها، ومنها إلى الأوتوستراد الدولي في العبد - طرابلس.

الحركة «النشطة» للشاحنات جاءت عقب تمكن جهات سياسية نافذة من الحصول على إحالة لنقل الأتربة صادرة عن وزارة الداخلية والبلديات التي عممت على القوى الأمنية ووحدات الدرك اعتماد العمل بالإحالة الثانية التي تجيز حفر ونقل الناتج من موقع الحوشب لمدة شهر من تاريخ العمل من العقار الرقم 48 منطقة الحوشب العقارية. وفي ذلك مخالفة واضحة للقانون، إذ إن الورشة في هذا العقار أوقفها التنظيم المدني عام 2016 عقب الكشف عليها بتكليف من محافظ عكار عماد لبيكي. وأكد تقرير التنظيم المدني مخالفة مضمون الرخصة التي تجيز الحفر

لتشييد منزل بمساحة 150 متراً مربعاً، وليس جبلاً بكامله! مصادر متابعه أكدت أن «نحو 60 شاحنة تعبر يومياً طريق الحوشب - تلعباس الغربي ليلاً، لتتسع كل منها لـ 40 طناً، أي أن ما يعادل 2400 طن من الأتربة تنقل يومياً من عكار إلى شكّا» لافتين إلى سهولة حفر التراب وتعبئته كونه من النوع البازلتية الذي يتميز بليونته. ومن الواضح أن «هجمة» السماسرة تأتي كمحاولة لاستغلال الرخصة الممنوحة لسحب أكبر كمية ممكنة من الأتربة قبل انتهاء المهلة، أو تحسباً لأي طارئ من شأنه أن يدفع وزير الداخلية نهاد المشنوق إلى إصدار قرار بوقف العمل

وسحب الرخص الممنوحة. واللافت أن الشاحنات العاملة على خط نقل الأتربة كلها من خارج عكار، وتحديدًا من طرابلس وزغرتا. وكانت ورشة الحوشب مع ورشتين أخريين في بلدتي كروم عرب والسويسية ممنوعة من العمل، وقد سعى أصحاب الورش الثلاث لدى قائد منطقة الشمال العقيد يوسف درويش، عقب تسلمه مهامه أخيراً، إلى الحصول على إذن لنقل الناتج منها. إلا أن قرار ورشة الحوشب صدر عن وزير الداخلية شخصياً، ما يزيد المخاوف من أن تشهد الأيام المقبلة صدور إحالات جديدة عن الداخلية تجيز العمل في الورشتين الأخريين.

